

مديرة إدارة التنسيق والمتابعة لذوي الاحتياجات الخاصة بالأمانة تتحدث لـ "الكنوير" :

## الدولة تهتم بذوي الاحتياجات تأكيذاً على إدماجهم في المجتمع



تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة



اطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة

## حل قضايا المعاقين إدارياً كأفراد أو عبر الجمعيات الأهلية المهتمة

التفندية بالعاصمة، التنسيق مع الجمعيات ذات الصلة فيما يتعلق باحتياجات المعاقين، تقديم المشورة لجمعيات المعاقين بالمشاكل التي تواجه المعاقين ومحاولة وضع الحلول بشأنها، إعداد التقارير الخاصة بأوضاع المعاقين كل ثلاثة أشهر ورفعها للأخ وكيل أمانة العاصمة ومدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية بالأمانة، إلى جانب تحديد الاحتياجات ووضع الخطط على المدى القصير والمدى الطويل ومتابعة عملية التنفيذ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إعداد الدراسات وتقديم المقترحات لتطوير التنظيم الإداري وأساليب التعامل مع المعاقين، متابعة تطبيق النظم المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية بمدارس ومراكز المعاقين، تنفيذ البرامج التي تكفل إحلال وتوفير البدائل المناسبة في تسهيل معاملات المعاقين، وكذا الاحتفاظ ببيانات شاملة عن المعاقين الذين تم إنجاز معاملاتهم وأعداد الخصاص الإحصائية بذلك والحفاظ على سريّة هذه المعلومات

فضلاً عن معالجة القضايا الأخرى المتعلقة بالمعاقين.. إنجاز جميع الأعمال التي تكلف بها الإدارة من قبل قيادة أمانة العاصمة.

### نجاحات وإنجازات

هل لكم أن تطلعونا على أهم النجاحات التي تمكنت إدارتكم من تحقيقها خلال العام الماضي 2007م؟

هناك العديد من النجاحات تم تحقيقها خلال العام الماضي 2007م والمتعلقة في المعاملات التي تم متابعة تنفيذها وإدراجها ضمن خطة أمانة العاصمة والتي تمت خلال عام 2007م وأبرز ما تحقق هو:-

شراء وسيلة نقل (باص كوستر 26 راكب) لمركز السلام للمعاقين حركياً.. اعتماد بناء سكن داخلي ومركز تدريب وتأهيل مهني لمدرسة الأمل للصم وضعاف السمع.. تسهيل عدد من المعاملات الفردية الخاصة بالمعاقين كأفراد وجمعيات، الحصول على موافقة الرئاسة العامة (250) لبنة من مساحة حديقة الثورة العامة لإنشاء النادي الرياضي الخاص بالمعاقين. المساهمة في مدرسة مكونة من (12) فصلاً دراسياً بمنطقة شعوب للطلاب الصم.. التنسيق مع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة لتبني عدد من الدورات التدريبية والتأهيلية ومنها دورة تأهيلية لعدد عشرة معلمين في مجال الإعاقة الذهنية والتنسيق مع رئيس نادي الثقة للمعاقين بالمشاركة حول مساهمته في تأييد النادي بما يتناسب مع قدرات المعاقين.. المساهمة في صدور عدد من قرارات الهيئة الإدارية حول مواضيع تسهل أمور المعاقين مثل صدور تجميع للمدريات بعدم منح أي تراخيص بناء للمرافق العامة إلا بعد وضع التصاميم الهندسية الخاصة بالمعاقين.. التنسيق بين المعاقين كأفراد مع مدارس وجمعيات المتعاقين بحسب نوع الإعاقة وإفادتهم عن دور صندوق المعاقين.. التنسيق مع صندوق النظافة بأمانة العاصمة بعمل تخفيضات قد تصل إلى المجان حول تعليق اللافتات الخاصة بالاحتفالات والمهرجانات الخاصة بالمعاقين.

### صعوبات نقاتي منها

ما هي أبرز المشاكل والصعوبات التي تواجهها إدارتكم وتاملون على حلها وتجاوزها؟

من أبرز الصعوبات التي تعاني منها الإدارة هي عدم اعتماد أي ميزانية تقديرية للقيام بتحويل مشروعات صغيرة وهادفة للمعاقين وعدم توفّر لبيانات شاملة ودقيقة عن عدد المعاقين بالأمانة ومحافظة صنعا واحتياجاتهم الأساسية، عدم توفّر وسيلة مواصلات للإدارة للقيام بالزور الميداني لمتابعة المعاملات الإدارية خارج ديوان أمانة العاصمة

### مشاريع وتوجهات عام 2008م

ما هي أهم المشاريع والتوجهات التي تسعى الإدارة إلى تنفيذها خلال العام 2008م؟

هناك العديد من المشاريع التي تسعى الإدارة إلى تنفيذها خلال العام 2008م ولعل من أبرزها مشروع إقامة دورة تدريبية لعدد ثمانية من المدرسين العاملين في مدارس المعاقين تخصص في مجال الإعاقة الذهنية بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بهدف الرقي بمستوى الأداء في كيفية التعامل مع المعاقين ذهنياً وبمشروع النادي الثقافي الخاص بالرياضة للمعاقين مجاناً وللراغبين والمشاركين لغرضية النادي من غير المعاقين عن أفراد المجتمع عليهم دفع رسوم اشتراك سنوي تتغير بمطابقة نفقات تشغيلية للنادي والهدف منه خلق بيئة نقيه للتنزه والترفيه والسعي إلى الاندماج الجزئي في المجتمع، حيث يحتوي النادي على العديد من المرافق الصحية والرياضة المختلفة وهناك قسم خاص بالنساء وقسم خاص بالذكر ومرافق مشتركة.. كما يوجد مشروع تفعيل دور الإعلام المرئي في قضايا المعاقين من خلال تخصيص ساعة أسبوعية ثابتة يتم فيها عرض برامج مسيحية الإذاعة عن التعريف بمدارس ومراكز وجمعيات المعاقين ومشاركتهم الاحتفال بالأعياد الثقافية واليوم الوطني للمعاق والتعريف بالبور الذي تقوم به الحكومة والمنظمات الداعمة في سبيل مساندة هذه الفئة والنهوض بمستواها العلمي والعملية والمساهمة في إعداد مشروع تكيف المناهج للصم والمكفوفين وذلك بإشتراك عدد من المختصين في وزارة التربية والتعليم بصنعاء وعدد من المحافظات الرئيسية والمختصين في مدارس ومراكز المعاقين وسعيًا والمكفوفين وعدد من المهوونين العاملين في مجال الإعاقة والتعليمية تعليمية متسلسل حتى مستوى الثانوية العامة ويكون موحّد في عموم الجمهورية.. بالإضافة إلى المساهمة في توظيف نسبة (5 ٪) من المعاقين المؤهلين والقادرين على العمل في القطاع الخاص السعي إلى توظيف ثمانية أطباء في ثمان مدارس تعمل في مجال الإعاقة وذلك لضمان حصول الطالب المعاق على الرعاية الصحية بصورة دورية ولتنمية الاتجاه الوفاقي عبر البرامج الإرشادية والاتجاه العلاجي عبر المعالجات النفسية والرعاية الصحية الأولية.. كما ستقوم الإدارة خلال العام 2008م بتسهيل كل المعاملات الخاصة بالمعاقين والتي لها صلة بديوان أمانة العاصمة ومكاتبها التنفيذية ومحاولة إدراج عدد من المشاريع ضمن الموازنة العامة للأمانة بالإضافة إلى المهام الاعتيادية لإدارة وكما يولك إليها من قيادة الأمانة.

في إطار الجهود المتواصلة والمسعّية المستمرة التي تقوم بها الدولة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع

اليمني والاهتمام بهم وتلبية وتوفير كافة احتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية وإدماجهم في المجتمع والتنمية

العاصمة بإنشاء إدارة خاصة للمتابعة والتنسيق لذوي الاحتياجات.. صحيفة "14 أكتوبر" ولتيسير الضوء أكثر على طبيعة مهام واختصاصات هذه الإدارة ومجمل الأنشطة التي تقوم بها والنجاحات التي حققتها وغيرها من الجوانب المتصلة بمهام عملها

إزاء ذلك التقينا بالأخت/ نجات محمد باحكيمة مديرة إدارة التنسيق والمتابعة لذوي الاحتياجات الخاصة بأمانة العاصمة وأجربنا معها هذا اللقاء:-

### إدماجهم في المجتمع

لقد أصبح من الواضح أن هناك تزايد كبير في أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية بحيث أنهم باتوا يشكلون رقماً مهماً في الإجمالي العام للسكان على مستوى الجمهورية.. ترى هل تتوفر لديكم الإحصائيات الدقيقة عن حجم هذه الشريحة وكيف تنظرون إلى أن الجهود الرسمية المبذولة للاهتمام بهم وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية وإدماجهم في المجتمع والتنمية؟

اعتقد أنه إلى حد الآن لا توجد إحصائية دقيقة لذوي الاحتياجات الخاصة والمعروفة بالمعاقين المصابين بإعاقات مختلفة سواء الإعاقة الجسدية في الحركة أو الإعاقة السمعية أو البصرية الذهنية أو الإعاقة في النطق وغيرها من الإعاقات المعروفة حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة هؤلاء المعاقين في الجمهورية اليمنية تصل إلى ما يقارب (2.000.000) معاق بما يعادل (10 ٪) من سكان الجمهورية وحسب إحصائية أقامها مكتب البنك الدولي أشارت إلى أن نسبة المعاقين في اليمن تصل إلى حوالي (6.7 ٪) من إجمالي السكان بينما تشير إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء الناتجة عن التعداد السكاني لعام 1994م إلى أن نسبة عدد المعاقين في الجمهورية اليمنية هي (93.1 ٪) من إجمالي السكان أي أن عددهم يبلغ (924.379) معاق.

وللاهتمام بهذه الشريحة الواسعة في المجتمع أنشأت بموجب القانون العديد من الجمعيات المهمة بحقوق المعاق ورعايته والتي تقوم بجهود حثيثة من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والثقافة والتدريب والتأهيل حتى يضمنوا حياة كريمة والعمل على إدماجهم في المجتمع.. والدولة بطبيعة الحال تنتهج نهجاً واضحاً ورائعاً في سبيل النهوض بهذه الشريحة بحال اهتمام وتوجهات فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية وذلك من خلال وضع

### مهام واختصاصات

ماهي المهام والاختصاصات التي تقوم بها الإدارة في إطار ممارستها لأنشطة عملها؟

تتولى هذه الإدارة القيام بالمهام والاختصاصات الاتية :

متابعة المعاملات الخاصة بالمعاقين بديوان الأمانة والمكاتب

## هل لا يزال العالم يشهد انفجاراً سكانياً؟!

### إعداد/ المحرر السكاني

أخذت المداولات الدولية الأخيرة حول السياسة السكانية تقلل من شأن السكان العالمي على الرغم من أن السكان ما يزالون يتزايدون بسرعة في عدة أجزاء من العالم ولقد انبثقت السياسات السكانية المبركة أساساً بالخوف القائلة أن النمو السكاني السريع سيعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكانت هذه المخاوف قد ظهرت خلال فترة من النمو السكاني في الخمسينيات الذي بدأ في الخمسينيات في الدول الأقل نمواً ولولا ما اصطلح عليه (الانفجار السكاني).

ففي مثل هذه الدول أسهم توفّر الرعاية الصحية الحديثة وتحسن التغذية وتوسع شبكات النقل وغيرها من العوامل الأخرى في حصول انخفاضات سريعة في الوفيات، بينما ظلت المخاوف الصورية مرتفعة نسبياً وبما أن أعداد الوفيات تفوقت على أعداد الوفيات بأرقام كبيرة ارتفع عدد سكان الدول الأقل نمواً من 1.7 مليار نسمة عام 1950م إلى 4.9 مليار نسمة عام 2000م بينما ازداد عدد سكان الدول المتقدمة من 0.8 ثمانمائة مليون نسمة إلى 1.2 مليار نسمة خلال الفترة نفسها.

وبينما يتوقع أن ينخفض قليلاً مجموع سكان العالم المتقدمة بحلول العام 2050م فإن مجموع سكان الدولة الأقل نمواً مازال في ارتفاع ويتوقع له أن يتجاوز 8 مليارات نسمة عام 2050م وسوف يرتفع عدد سكان العالم من 6مليارات عام 2000 إلى 9 مليارات عام 2050م.

لقد بلغ معدل النمو في سكان العالم ذروته في العقد السادس من القرن الماضي ثم بدأ بانخفاض بطيء بعد ذلك بسبب انخفاض الخصوبة في عدد من أقاليم العالم وفيما عدي السنينيات والسبعينيات عزز التقدم الاجتماعي والاقتصادي الفكرة القائلة أن الأزواج يمكنهم تحديد حجم أسرهم وأن الأسر الأصغر أفضل كما شجع التوسع في التعليم وفرص العمل بين الإناث على تأخير الزواج وإنجاب الأطفال وبالتالي إبطاء سرعة النمو السكاني في حين أسهمت السياسات السكانية وبرامج تنظيم الأسرة بدور هام في انخفاض الخصوبة على نطاق واسع إذ

غزت تلك البرامج فرصة الأزواج للحصول على موانع الحمل بشكل أكبر ومكنهم من التحكم في توقيت إنجابهم بصورة أكثر فعالية من ذي قبل.

وشهدت بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تنمية اقتصادية كبيرة خلال تلك الفترة وأطلقت حكومات بعض الدول الكبيرة بما فيها الصين واندونيسيا وتايلاند والمكسيك - سياسات صريحة لخفض النمو السكاني عن طريق تشجيع الأسر الأصغر حجماً ولذا انخفضت الخصوبة بسرعة في العديد من هذه الدول وأدى الانخفاض الملحوظ في الخصوبة في بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية وفي الدول المتقدمة أيضاً بعض المراقبين إلى أن يعلنوا أن (الانفجار السكاني) قد انتهى ولكن يوجد هناك عائقان - الأول يميز بخصوبة متدنية ومتناقصة مع تقدم التنمية الاقتصادية والثاني مازالت الخصوبة فيه مرتفعة ومعظم سكانه يركزون تحت طائلة الفقر.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يكون للزوجين طفلين في المتوسط وهو العدد اللازم لتعويض الزوجين فقط ولتجنب النمو السكاني على المدى البعيد وفي معظم المجتمعات الصناعية حالياً يكون للزوجين أقل من طفلين وبعضها يسير نحو تناقص الإجمالي وعند مستوى 3.2 طفل للزوجين وحتى بعد بلوغ الدول خصوبة مستوى الإحلال فإن الولد الدافعة للسكان تتسبب استمرار النمو السكاني في المستقبل فقير الصين بلغ المتوسط طفلين أو أقل لمدة عقد من الزمن ورغم ذلك عملت القوة الدافعة للسكان المترتبة على التركيب العمري على بقاء عدد المواليد متوقفاً على عدد الوفيات بقرابة 11 مليون في كل سنة من سنوات عقد التسعينيات ووفقاً للمستويات الخصوبة الحالية سيستمرد سكان الصين بأعداد هائلة حتى عام 2030م حسب إسقاطات الأمم المتحدة وعندما تتناوب التقارير الإعلامية بين مصطلحي (الانفجار السكاني) و(ندرة المواليد) يتخلط الأمر على العامة ويتشكك واضعوا السياسات في الحاجة إلى سياسات وبرامج سكانية ولذا وضعت المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة جانباً موضوع (النمو السكاني) السريع (القوة الدافعة للسكان) وعرضت الأمر عوضاً عن ذلك في صورة تعزيز صحة الفرد ورعايته.



### نافذة سكانية

## الانفجار السكاني.. أسبابه وأضراره

### إعداد/ المحرر السكاني

يعرف الانفجار السكاني بعدم التوازن بين الزيادة في عدد السكان (عدد المواليد والموارد المتاحة في البلد وعدم التوازن هذا قد يضر بالعملية التنموية.

ومن أهم الأسباب الرئيسية للانفجار السكاني هي تدني الوعي بتنظيم الأسرة وصعوبات الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، المستوى التعليمي المنخفض وفقير الكثير من الناس يجعل من الصعب على السكان ممارسة تنظيم الأسرة ولعل من أبرز الأضرار الناتجة عن الانفجار السكاني هو أن فرصة السكان في الحصول على التعليم الجيد والخدمات الصحية المطلوبة أقل وبدلاً من تحقيق التقدم لن يحصل الكثير من السكان على فرص الحصول على هذه الخدمات إذا ما استمر عدد السكان في تزايد ونمو سريع كما هي معدلاته حالياً.

### أهم أبعاد المشكلة السكانية في اليمن

من خلال الدراسات والبيانات المتاحة يمكن القول أن أهم أبعاد المشكلة السكانية في اليمن تتلخص في الآتي:-  
**البعد الكمي:** يتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي ومعدل الخصوبة لدى المرأة اليمنية ومعدل الوفيات بشكل عام.  
**البعد النوعي:** يتمثل في تدني بعض الخصائص السكانية كارتفاع نسبة الفقر ومعدل الأمية خاصة بين الإناث في الريف و انتشار البطالة وتدني المستوى الصحي بشكل عام.  
**البعد الفئوي:** تعاني بعض الفئات السكانية من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وغيرها كالفقراء والفئات المهمشة وفقه الأمهات والأطفال.

**البعد الأثني:** يواجه اليمن تحديات البيئة وخاصة شحة المياه وتوسع فجوة الغذاء وتوفير العمل والاحتياجات الأساسية الأخرى لأعداد السكان المترامية. بعد التوزيع السكاني: يتمثل ذلك في توزيع سكان اليمن حيث يعتبر من أكثر سكان العالم تشتتاً إذا يتوزع السكان على أكثر من (135) ألف تجمع سكاني من مدن وقرى ومخيمات وتوابع في الجبال والهضاب والوديان والصحاري والسهول والجزر وما يشكل بصيرة إيصال الخدمات للسكان بالإضافة إلى اختلال التوزيع السكاني بين المحافظات وكذلك الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن الرئيسية.

### السياسة الوطنية للسكان

لقد عرفت السياسة السكانية بأنها جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديمغرافي وفي الخصائص والنوعية المستدامة وقد بينت الأوضاع السكانية في اليمن ومؤشراتها أبعاد المشكلة السكانية وانعكاساتها على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومستوى المعيشة بشكل عام حيث يلتزم النمو السكاني السريع ثمار التنمية وبالتالي يصيح للتحدي أمام برامج التنمية هو الإبقاء بمتطلبات الأعداد المتزايدة من السكان دون إحداث التطور المطلوب في جانب تحسين نوعية الحياة والخدمات الأساسية المقدمة لهم.

ولصالحه هذا الوضع والتخفيف من حدته مستقبلاً تبنت الحكومة أول وثيقة للسياسة السكانية عام 1991م غطت العدة الزمنية حتى عام 2000م وقد شكلت هذه السياسة الإطار العام للعمل السكاني الهادف إلى معالجة القضايا السكانية ومن ثم تحديث وتوسيع هذه السياسة لتغطي العدة الزمنية (2000-2025)م وقد جاءت هذه السياسة مستجيبة مع الرؤية الاستراتيجية لليمن حتى عام 2025م وخلال هذه العدة طويلة المدى يتم ترجمة أهداف هذه السياسة وتنفيذها إلى برامج عمل سكاني متوسطة المدى إلى خمس سنوات متزايدة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومنهجية السياسة السكانية المطبقة التي تندرج تحتها جملة البرامج والمشاريع والأنشطة التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في متغيرات السلوك الديمغرافي وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وتوسع تلك البرامج والمشاريع إلى تحقيق الأدمع طويلة الأمد والتي تم وضعها بناء على معرفة الأوضاع السكانية وتوجهات التنمية وأهداف التنمية الألفية التي تتبناها دول العالم بما فيها بلاندا.

### أهداف السياسة الوطنية للسكان (2000-2025م)

وتتمثل أهداف السياسة الوطنية للسكان (2000-2025م) في الآتي:  
**الأول:** العمل على تخفيض نسبة وفيات الأمهات ليصل إلى (75) وفاة لكل ألف (100) امرأة في عام 2015م وإلى أقل من (65) وفاة بحلول عام 2025م.

**ثانياً:** تخفيض معدل وفيات الرضع ليصل إلى (35) حالة وفاة لكل ألف (الفا) ولادة حية بحلول عام 2015م وإلى أقل من (30) حالة وفاة بحلول عام 2025م وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ليصل إلى حوالي (45) حالة وفاة لكل ألف (الفا) ولادة بحلول عام 2015م وإلى أقل من (40) حالة وفاة بحلول عام 2025م.

**ثالثاً:** تحقيق معدل وفيات الأمهات عند الميلاد ليصل إلى (70) أسنة بحلول عام 2015م وإلى أعلى من (70) سنة بحلول عام 2025م وذلك من خلال رفع المستوى الصحي في جانيه الوقائي والعلاجي وتوسيع وتحسين الخدمات الصحية وتمكين انتشار الرعاية الصحية المتكاملة وخاصة في الأرياف وصولاً إلى تحقيق تغطية لا يقل عن (90 ٪) من السكان في عام 2025م رابعاً: تكثيف الجهود الوطنية لخدمات والخدمات والمعلومات للأزواج من أجل تخفيض الخصوبة ليصل معدلها الكلي إلى أقل من (4) ولادات حية لكل امرأة بحلول عام 2015م وإلى أقل من (3.3) بحلول عام 2025م.

**خامساً:** العمل على رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى 56 ٪ بحلول عام 2025م على أن تقل نسبة الاستخدام للأمرأة الحديثة عن 35 ٪ لنفس العام.

**سادساً:** تحقيق زيادات سنوية مطردة في أعداد المتحققين بالتعليم الأساسي وابتداءاً للفتيات وصولاً إلى تحقيق هدف التعليم للجميع بحلول عام 2025م. سابعاً: انطلاقاً من القيم السكانية لأوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة تستهدف السياسة الوطنية للسكان دعم وتنفيذ الجهود المتداخلة لتحقيق أهداف سياسة النمو السكاني بالتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة وربما يحقق أهداف السياسة الوطنية للسكان. تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بما يكفل أحداث تحسين مستويات المعيشة ونوعية الموارد البشرية وتوسيع وتحسين فرص العمل وبالذات للنساء وسد منافذ البطالة خاصة بين النساء والشباب وتقليل ضغوط الفقر وحدة انتشاره.

**تسعيناً:** تحقيق البيئة والحد من أزمات الإنتاج والاستغلال غير القابل للإدامة ودور الأمانة الوطنية والمبتدلة بين السكان والتنمية والبيئة".  
**ثامناً:** السعي لتخفيض نسبة الأمية وبيانات في المجتمعات الريفية وفي أوساط النساء، بحيث لا يزيد المتوسط العام للأمية عن (20 ٪) بحلول عام2025م.

**سابعاً:** تكثيف الجهود للوصول إلى التوزيع السكاني المتوازن مع متطلبات واحتياجات التنمية ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تنظيم تيارات الهجرة الداخلية وتعزيز التنمية الريفية والمستدامة وكولومبيا وتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية والمراكز والحد من انتشار السكان العشوائي.

**عاشراً:** تحقيق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والشخصية وتمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها، وكفاءة تعزيز مساهمته في التنمية المستدامة، وفي عملية تقرير السياسات في جميع مراحلها وبالتشارك في كافة جوانب الإنتاج والأنشطة المبردة للدخل والتعليم والصحة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة المتصلة بالسكان وتشجيع الرجل وتمكينه من تحمل المسؤولية في سلوكه الإنجابي ودوره الأسري والترنوي وغرس قيم العدالة والإنصاف بين الجنسين في أذهان الصغار بما يتفق مع قيم المجتمع.

**الحادي عشر:** العمل الجاد لتعزيز صحة ورفاه وإمكانات جميع الأطفال والشباب والمرافقين وبلدية الاحتياجات الخاصة بهم مع إيلاء الاعتبار الواجب لقرائهم الخلاقة وتقديم الدعم لهم على صعيدي الأسرة والمجتمع، وتوعيتهم بمخاطر الإنجاب المبكر والمتأخر وحالات الحمل عالية الخطورة، وتوجيه قدراتهم لتوسيل المعلومات والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية للسكان بما فيها المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسياً.

**الثاني عشر:** ينبغي العمل على تطوير الدعم لكبار السن وإبراز قيم الدين الإسلامي في التعامل معهم وتعزيز نوعية حياتهم وتمكينهم من العمل المنتج والعيشية بصورة لائقة وعادلة وأن تكون لهم رعاية صحية مناسبة.

**الثالث عشر:** لا بد من زيادة التدابير الفعالة للوقاية من حالات العجز وإعادة تأهيل المعوقين وتلبية احتياجاتهم، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم وإدماجهم في المجتمع وتزويدهم بالمعلومات والخدمات الخاصة بالأشخاص المنقولة جنسياً والقضاء على أشكال التمييز في مجال الصحة العامة والإنجابية وتكوين الأسرة.